A

联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura | منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

لجنة مشكلات السلع

الدورة السادسة والسبعون

روما، 11–13 أكتوبر/تشرين الأول 2024

برنامج عمل منظمة الأغذية والزراعة في أسواق السلع وتجارتها في سياق الإطار الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2022–2031

الموجز

تقدم هذه الوثيقة لمحةً عامةً عن إنجازات المنظمة في مجال أسواق السلع الزراعية وتجارتها في فترة السنتين 2022–2023، وتستعرض المبادرات والاتجاهات العالمية الرئيسية في مجال التنمية التي من المتوقع أن تؤثر على عمل المنظمة وأنشطتها، وتعرض المجالات ذات الأولوية المقترحة لعمل المنظمة في هذه المجالات لفترة السنتين 2024–2025 وما بعدها، ضمن الإطار الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2022–2031.

الإجراءات المقترح اتخاذها من جانب اللجنة

إن اللجنة مدعوة إلى القيام بما يلي:

- استعراض إنجازات المنظمة في مجال أسواق السلع وتجارتها في الفترة 2022–2023 وإبداء التعليقات بشأنها؛
- واستعراض الاتجاهات العالمية والتطورات التي تبيَّن أنها تؤثر على عمل المنظمة في أسواق السلع وتجارتها في سياق الإطار الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2022–2031، وإسداء المشورة بشأنها؛
- واستعراض الأولويات التي تم تحديدها لعمل المنظمة في أسواق السلع الزراعية وتجارتها وإسداء المشورة لإرشاد الأنشطة والنواتج المستقبلية في هذا المجال ضمن الإطار الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2022–2031.

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

أمانة لجنة مشكلات السلع

شعبة الأسواق والتجارة

البريد الإلكتروني: FAO-CCP@fao.org

الهاتف: 52723 570 06 (39+)

أولًا – المقدمة

1- أقرّ مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) في دورته الثالثة والأربعين الخطة المتوسطة الأجل (المراجعة) للفترة 2022–2025 وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2024–2025، وأقرّ موضوع فترة السنتين 2024–2025 "إدارة الموارد المائية من أجل تحقيق *الأفضليات الأربع*".

2- ويسترشد عمل منظمة الأغذية والزراعة بالإطار الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2022–2031 الذي يسعى إلى دعم خطة التنمية المستدامة لعام 2023 من خلال التحوّل إلى نظم زراعية وغذائية **أكثر** كفاءةً وشمولًا وقدرةً على الصمود واستدامةً من أجل *إنتاج أفضل، وتغذية أفضل، وبيئة أفضل، وحياة أفضل*، من دون ترك أي أحد خلف الركب. وتُبرِز مجالات الأولوية البرامجية العشرون للمنظمة الميزة النسبية المواضيعية والفنية التي تتمتع بها. وقد أُعدّت الأولويات الفنية وتمت مواءمتها مع مجالات الأولوية البرامجية ذات الصلة وأهداف التنمية المستدامة.

3- وبعد فترة السنتين 2024–2025، وبما يتماشى مع دورة البرمجة والميزنة الموضحة في النصوص الأساسية لمنظمة الأغذية والزراعة، فإن المدخلات المتعلقة بالأولويات من دورات اللجان الفنية لعام 2024 سوف توجه برمجة منظمة الأغذية والزراعة لفترة السنتين 2026–2027 وستدعم استعراض الإطار الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2022–2031 الذي سيعرض على مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة في عام 2025.

4- وتقدم هذه الوثيقة بدايةً نظرةً عامةً على الإنجازات في أسواق السلع وتجارتها في فترة السنتين 2022–2023. ثم توجز التطورات والاتجاهات العالمية الرئيسية، في سياق *الأفضليات الأربع*، وتسلط الضوء على مقاصد أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة، التي ستؤثر على عمل المنظمة في المستقبل في أسواق السلع وتجارتها. ويوضح القسم الأخير المجالات ذات الأولوية لعمل المنظمة في أسواق السلع وتجارتها في سياق الإطار الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2022–2031.

ثانيًا – الإنجازات في عمل المنظمة في أسواق السلع وتجارتها في الفترة 2022–2023

ألف – التغيّرات في السياقات وتعديل الأولويات

5- اندلعت الحرب في أوكرانيا في أواخر شهر فبراير/شباط 2022، وانخرط فيها اثنان من أكبر المنتجين والمصدّرين العالميين للسلع الغذائية والزراعية، وكانت لها آثار متعددة على الأسواق العالمية، مما شكّل تحديات بالنسبة إلى العديد من البلدان، لا سيما بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، في وقت كان فيه الاقتصاد العالمي يتعافى من تأثيرات جائحة كوفيد–19.

6- وحتى قبل اندلاع الحرب، كانت الأسواق الدولية للمنتجات الغذائية تواجه عددًا من التحديات. فقد ارتفعت الأسعار الدولية للسلع الغذائية بشكل كبير بسبب أساسيات السوق، وارتفاع أسعار الطاقة، والأسمدة وغيرها من المدخلات الزراعية، والتغيرات المفاجئة في السياسات التجارية، ولا سيما فرض بعض البلدان المصدّرة الرئيسية قيودًا على التصدير. وعلاوةً على ذلك، أثّرت الاضطرابات الناجمة عن جائحة كوفيد–19 على سلاسل الإمدادات وأدّت إلى حدوث تأخير في تسليم السلع وارتفاع تكاليف النقل بسرعة في جميع أنحاء العالم.

7- وقد فاقمت الحرب هذه الأوضاع، فوصلت أسعار السلع الغذائية العالمية، وفقًا لمؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية، إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق في مارس/آذار 2022. وبعد أن بدأت الأسعار الدولية المرجعية للأسمدة بالارتفاع في أواخر عام 2021، استمرت في هذا الاتجاه لعدة أشهر، وبلغت العديد من الأسعار مستويات مرتفعة قياسية خلال النصف الأول من عام 2022. ونتيجةً لذلك، وصلت الفاتورة العالمية لاستيراد الأغذية والفاتورة العالمية لاستيراد المدخلات الزراعية إلى مستويات مرتفعة قياسية في عام 2022.

8- وفي حين بدأ الوضع يستقر وانخفضت أسعار المواد الغذائية العالمية من مستوياتها القياسية في وقت لاحق من عام 2023، ظلّت أسعار المواد الغذائية المحلية مرتفعةً، لا بل واصلت ارتفاعها في العديد من البلدان، مما زاد من تعريض الأمن الغذائي للخطر لدى الفئات الأضعف.

9- وقد تفاقمت هذه التحديات بسبب تصاعد الصراعات والتوترات الجيوسياسية على مستوى العالم، وزيادة وتيرة الظواهر المناخية المتطرفة، والنكسات الاقتصادية. وقد أدّت هذه العوامل إلى بروز مخاطر جديدة وزيادة عدم اليقين في الأسواق الغذائية والزراعية العالمية خلال فترة السنتين 2022–2023.

10- واستجابت منظمة الأغذية والزراعة بسرعة من خلال تكثيف عملها في مجال رصد الأسواق وتقييمها وصياغة اقتراحات ملموسة على مستوى السياسات لمعالجة التحديات المتزايدة التي تواجهها أسواق المنتجات الغذائية والزراعية وتجارتها على مستوى العالم. وقد عزّز هذا من مكانة منظمة الأغذية والزراعة باعتبارها مرجعًا عالميًا رائدًا في توفير البيانات والمعلومات الموثوقة والموضوعية في الوقت المناسب بشأن أسواق المنتجات الزراعية وتجارتها على مستوى العالم، مما يساهم في تعزيز شفافية الأسواق وفي اتخاذ قرارات أفضل وأكثر اتساقًا على مستوى السياسات.

باء – الإنجازات الرئيسية في الفترة 2022–2023

11- اتفق الأعضاء في الدورة الخامسة والسبعين للجنة مشكلات السلع التي عقدت في يوليو/تموز 2022 على مجالات الأولوية التالية لفترة السنتين 2022–2023:

(أ) رصد أسواق السلع الأساسية وتقييمها والتوقعات ذات الصلة.
(ب) رصد الأمن الغذائي وتقييمه والإنذار المبكر بشأنه.
(ج) تجارة المنتجات الغذائية والزراعية.
(د) سلاسل القيمة العالمية المسؤولة.
(هـ) المجموعات الحكومية الدولية المعنية بالسلع، باعتبارها هيئات الفرعية للجنة مشكلات السلع.
(و) الأنشطة الأساسية الأخرى، أي تحديدًا إصدار التقرير الرئيسي عن *حالة أسواق السلع الزراعية*، ومشاركة منظمة الأغذية والزراعة في عمليات مجموعة العشرين ومجموعة السبعة.

رصد أسواق السلع الأساسية وتقييمها والتوقعات ذات الصلة

12- يوضح الجدول أدناه مجالات التركيز الفنية الرئيسية في الفترة 2022–2023.

مجالات الأولوية البرامجية	مقاصد أهداف التنمية المستدامة	مجالات التركيز الفنية
المجال 2 الخاص بإنتاج أفضل: التحوّل الأزرق	2–1، 2–2، 14–6	التحليل والتوقعات المتوسطة الأجل لأسواق مصايد الأسماك وتجارتها
المجال 1 الخاص بتغذية أفضل: أنماط غذائية صحية للجميع	2–1، 2–2	التقديرات والتنبؤات القصيرة الأجل للعناصر الأولية لموازين السلع الوطنية
المجال 5 الخاص بتغذية أفضل: شفافية الأسواق والتجارة	2–ب، 2–ج، 11–17	معلومات السوق، بما في ذلك الرصد والتحليل والتوقعات على المديين القصير والمتوسط لأسواق السلع
المجال 1 الخاص ببيئة أفضل: نظم زراعية وغذائية مكيّفة مع تغير المناخ وتخفف من حدة آثاره	2–4، 13–1، 2–13	تحليل تأثير تغير المناخ واستراتيجيات التخفيف من حدة آثاره بالنسبة إلى سلع معينة

13- وواصلت منظمة الأغذية والزراعة دعم عمليات صنع القرار وصياغة السياسات والاستراتيجيات المناسبة من خلال توفير البيانات والمعلومات الموثوقة والموضوعية في الوقت المناسب بشأن السلع الغذائية والزراعية الرئيسية لتكون متاحةً علنًا للحكومات ولجميع الجهات الفاعلة المهتمة. وفي هذا الصدد، واصلت منظمة الأغذية والزراعة عملها المنتظم في مجال الرصد، وإعداد التقارير عن أسعار السلع الغذائية وإتاحة عمليات تقييم شاملة لأسواق المنتجات الغذائية. وعلاوةً على ذلك، عزّزت منظمة الأغذية والزراعة عملها في مجال الرصد والتقييم بحيث بات يغطي أسواق الأسمدة. وبالإضافة إلى ذلك، وفي إطار الاستجابة للأحداث الجارية والقضايا الناشئة، قدّمت منظمة الأغذية والزراعة سلسلةً من الإحاطات وغيرها من منتجات المعلومات.

14- وساهم نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية (AMIS)، وهو مبادرة أطلقتها مجموعة العشرين في عام 2011 وتستضيفها منظمة الأغذية والزراعة، في تعزيز شفافية الأسواق من خلال أنشطته ومنتجاته لرصد الأسواق بانتظام وفي الوقت المناسب، ومنها نشر التقرير الشهري لرصد الأسواق الصادر عن نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية، في حين قدّم منتدى الاستجابة السريعة الخاص بالنظام منصةً فريدةً للحوار السياساتي وتنسيق الاستجابات بين الأعضاء المشاركين في نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية. واستجابةً للتحديات الجديدة، تم توسيع نطاق برنامج عمل نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية لتغطية أسواق الزيوت النباتية والأسمدة ورصد اضطرابات الشحن التجاري.

15- واستمرت الشراكة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، لا بل جرى تعززيها، لتقديم توقعات سنوية متوسطة الأجل لأسواق السلع الزراعية الرئيسية. وقدم إصدار عام 2022 من *نشرة التوقعات الزراعية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة* إسقاطات شاملة لخط الأساس حتى عام 2032 وتضمّن سيناريو لتقييم مستوى نمو الإنتاجية المطلوب لتحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة بشأن القضاء على الجوع وكذلك الحدّ من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الناجمة عن الأنشطة الزراعية بحلول عام 2030. كما تضمن سيناريو لتقييم تأثير الحرب في أوكرانيا على الأسواق العالمية للأغذية والأمن الغذائي في العالم. وبالإضافة إلى تقديم إسقاطات لخط الأساس لعام 2032، قدّم إصدار عام 2023 تحليلًا مستقلًا يقارن بين التكاليف المتغيرة للأسمدة وتكاليف المدخلات الأخرى. وعلاوةً على ذلك، قدّم تقديرات محسنة لاستهلاك الأغذية عن طريق دمج طرق حسابية لأول مرة للتنبؤ بالفاقد والمهدر من الأغذية. واستمر بموازاة ذلك البحث والتطوير لتعزيز قدرات النمذجة لنظام Aglink-Cosimo (للروابط الزراعية) وأدواته الإضافية.

رصد الأمن الغذائي وتقييمه والإنذار المبكر بشأنه

يبيّن الجدول أدناه مجالات التركيز الفنية الرئيسية التي عملت عليها منظمة الأغذية والزراعة في الفترة 2022–2023.

مجالات الأولوية البرامجية	مقاصد أهداف التنمية المستدامة	مجالات التركيز الفنية
المجال 5 الخاص بإنتاج أفضل: الزراعية الرقمية	1–4، 5–ب، 9–ج، 17–8	نشر السلع العامة الرقمية على المستويين العالمي والقطري وتقديم المساعدة الفنية
المجال 5 الخاص بتغذية أفضل: شفافية الأسواق والتجارة	2–ب، 2–ج	رصد الأمن الغذائي والإنذار المبكر بشأنه
المجال 1 الخاص ببيئة أفضل: نظم زراعية وغذائية مكيّفة مع تغير المناخ وتخفف من حدة آثاره	2–4	استخدام أدوات مبتكرة لإدارة المخاطر مثل التصوير عبر الأقمار الاصطناعية
المجال 4 الخاص بحياة أفضل: نظم زراعية وغذائية قادرة على الصمود	1–5، 2–4	بناء الأدلة للتشجيع على اتخاذ قرارات مستنيرة على مستوى السياسات وفي الوقت المناسب، وتسهيلها

16- واصلت المنظمة تقديم تقارير عن حالة الأمن الغذائي في البلدان النامية عن طريق الأنشطة الأساسية للنظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة (GIEWS). وفي هذا الصدد، تم نشر العديد من التحديثات والتنبيهات الخاصة خلال فترة السنتين 2022–2023، وذلك في بلدان من بينها الأرجنتين، وهايتي، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وميانمار، وسري لانكا، والسودان وأوكرانيا، وكذلك بظاهرة النينيو، في حين قدّم تقرير توقعات المحاصيل وحالة الأغذية الفصلي الذي يصدر كل ثلاث سنوات تقييمات إقليمية عن إنتاج الأغذية، وتضمّن قائمةً بالبلدان التي تحتاج إلى مساعدة خارجية للحصول على الأغذية. وعلاوةً على ذلك، جرى إيفاد 10 بعثات لتقييم المحاصيل والأمن الغذائي في العديد من البلدان خلال فترة السنتين. وتم تحسين المنهجية المستخدمة لإيفاد بعثات لتقييم المحاصيل والأمن الغذائي، بما في ذلك من خلال استخدام صور مراقبة الأرض لتقدير غلات المحاصيل.

17- وخلال الفترة التي شملها التقرير، كان نظام مؤشر الإجهاد في الزراعة (ASIS)، وهو أداة عالمية لرصد الجفاف في القطاع الزراعي، يعمل بشكل مستمر، وكانت مخرجاته تُنشر في الوقت المناسب كل 10 أيام عبر منصات مختلفة، بما في ذلك موقع الإنترنت الخاص بمراقبة الأرض التابع للنظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة (GIEWS)، والمنصة الجغرافية المكانية الخاصة بمبادرة العمل يدًا بيد التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة، ومحرك Google Earth، و ArcGIS Living Atlas. وتم كذلك إثراء نظام مؤشر الإجهاد في الزراعة بمؤشرات جديدة تتعلق بشدة الجفاف والتواتر التاريخي وتوقعات الاحتمالات. وتم نشر إصدار خاص بكل بلد من نظام مؤشر الإجهار في الزراعة في تسعة بلدان بهدف تعزيز النظم الوطنية للإنذار المبكر.

18- وتم كذلك توسيع نطاق تغطية أداة رصد أسعار الأغذية وتحليلها (FPMA) من حيث البلدان والأسواق والسلع، وأُدخلت تحسينات كبيرة في ما يتعلق بأتمتة عملية إدخال البيانات. وخلال فترة السنتين 2022–2023، تم نشر إصدارات وطنية لأداة رصد أسعار الأغذية وتحليلها في أنغولا، وبنين، ومقدونيا الشمالية، وطاجيكستان وتم نشر إصدار إقليمي لأمريكا الوسطى. وتمّ، في كل عام، إصدار 10 نشرات لأداة رصد أسعار الأغذية وتحليلها تقدم معلومات محدثة عن أسعار المواد الغذائية، بما في ذلك التحذيرات بشأن الاختلافات في الأسعار.

19- وعلاوةً على ذلك، وفي أعقاب الاتجاه العالمي المتمثل في تحويل أطر العمل الإنساني من الإغاثة الطارئة بعد الصدمات إلى الوقاية من المخاطر والتخفيف من حدّتها والحدّ منها، وتحسين فهم المخاطر المتعددة للنظم الزراعية والغذائية وسبل العيش المرتبطة بها، واصلت منظمة الأغذية والزراعة تعزيز جهودها في مجال الإنذار المبكر من أجل إجراء المزيد من التحليلات القائمة على الإجماع ومن أجل تعزيز العمل المبكر باعتباره إجراءً وقائيًا. وفي هذا السياق، عززت منظمة الأغذية والزراعة قيادتها وتعاونها الفني مع الشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية وشبكة معلومات الأمن الغذائي. وفي الفترة 2022–2023، ساهمت منظمة الأغذية والزراعة بشكل كبير في إنتاج *التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية* وتحديثاته منتصف العام وعمليات الاستعراض الإقليمية لغرب وشرق أفريقيا ونسّقت نشر تقرير *بؤر الجوع* مع برنامج الأغذية العالمي.

تجارة المنتجات الغذائية والزراعية

يبيّن الجدول أدناه مجالات التركيز الفنية الرئيسية التي عملت عليها منظمة الأغذية والزراعة في الفترة 2022–2023.

مجالات الأولوية البرامجية	مقاصد أهداف التنمية المستدامة	مجالات التركيز الفنية
المجال 2 الخاص بإنتاج أفضل: التحوّل الأزرق	2–1، 2–2، 14–6	بناء القدرات والمنتجات التحليلية بشأن القضايا ذات الصلة بتجارة مصايد الأسماك
المجال 5 الخاص بإنتاج أفضل: الزراعية الرقمية	1–4، 17–8	بناء الأدلة لتعزيز اعتماد الحلول الرقمية للتجارة والزراعة
المجال 1 الخاص بتغذية أفضل: أنماط غذائية صحية للجميع	2–1، 2–2	بناء الأدلة على الروابط بين التجارة والأنماط الغذائية الصحية
المجال 5 الخاص بتغذية أفضل: شفافية الأسواق والتجارة	2–ب، 10–أ، 11–17	بناء الأدلة وتيسير الحوار بشأن القضايا ذات الصلة بالتجارة الدولية والإقليمية بناء القدرات بشأن القضايا المتعلقة بالأسواق والتجارة وسلاسل القيمة العالمية
المجال 1 الخاص ببيئة أفضل: نظم زراعية وغذائية مكيّفة مع تغير المناخ وتخفف من حدة آثاره	2–4	بناء الأدلة بشأن الروابط بين السياسات التجارية وأهداف السياسات المتعلقة بالمناخ
المجال 1 الخاص بحياة أفضل: المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة الريفية	2–3	بناء الأدلة وتيسير الحوار لتعزيز مشاركة المرأة في تجارة المنتجات الزراعية والغذائية

20- وخلال فترة السنتين 2022–2023، واصلت منظمة الأغذية والزراعة إصدار تحليلات قائمة على الأدلة وتيسير الحوار على مستوى السياسات بشأن تجارة المنتجات الزراعية ومنتجات مصايد الأسماك، والزراعة والأمن الغذائي على المستويين العالمي والإقليمي. وشملت المنتجات مجموعةً من ثمانية موجزات للسياسات التجارية بشأن مختلف القضايا الموضوعية والناشئة في تجارة المنتجات الزراعية ومنتجات مصايد الأسماك دعمًا للاستعدادات للمؤتمر الوزاري الثالث عشر لمنظمة التجارة العالمية، والمذكرات الفنية بشأن التجارة والتغذية والتقييمات لتأثيرات الحلول الرقمية على تجارة المنتجات الزراعية.

21- كما أصدرت منظمة الأغذية والزراعة العديد من التقارير التي عزّزت المناقشات حول السياسات التجارية. وشملت هذه التقارير تقريرًا عن اتجاهات تضمين أحكام بيئية مرتبطة بالزراعة ومصايد الأسماك والغابات في اتفاقات التجارة الإقليمية، وتقريرًا يدرس تأثيرات هذه الأحكام على النتائج البيئية، ومذكرةً فنيةً بشأن الروابط الرئيسية بين تجارة المنتجات الزراعية والغذائية والمساواة بين الجنسين.

22- وواصلت منظمة الأغذية والزراعة تقديم الدعم لبناء القدرات وتيسير تبادل المعرفة لتعزيز القدرات المتعلقة بالتجارة في البلدان. وفي أعقاب التحديث الكبير لمحتوى الدورتين التدريبيتين بشأن "الزراعة في اتفاقات التجارة الدولية" و"التجارة والأمن الغذائي والتغذية" اللتين كانتا متاحتين بالفعل من خلال أكاديمية التعلم الإلكتروني التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة، أجرت المنظمة العديد من دورات التعلم الإلكتروني الميسّرة التي تستهدف صانعي السياسات في مجالات الزراعة والتجارة في العديد من المناطق وبلغات مختلفة.

23- وقدّمت المنظمة الدعم أيضًا لأنشطة بناء القدرات على المستويين القطري والإقليمي، بما في ذلك التدريب العملي على مواضيع فنية محددة مثل جمع البيانات المتعلقة بإجراءات الاحتفاظ بالمخزونات (الحجم والموقع ومشاركة القطاع الخاص) وتحليل أسعار عطاءات القمح.

24- كما تم تيسير فعاليات الحوار الفني بشأن تجارة المنتجات الزراعية والغذائية من خلال دعم المنظمة لشبكات الخبراء. وتُعدّ شبكة خبراء التجارة الزراعية في أوروبا وآسيا الوسطى جزءًا من مبادرة المنظمة الإقليمية بشأن تحويل النظم الغذائية وتسهيل الوصول إلى الأسواق والتكامل. وقد نظّمت الشبكة فعاليات مختلفة على المستويين القطري والإقليمي، إلى جانب اجتماعاتها الإقليمية السنوية، لتيسير توليد المعارف وتبادلها. وفي أعقاب إنشاء شبكة في إقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا في عام 2022، تم إطلاق مبادرة مماثلة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لجمع المتخصصين والخبراء ذوي الخبرة في إجراء البحوث وتقديم برامج تدريب على تجارة المنتجات الزراعية والسياسات التجارية.

سلاسل القيمة العالمية المسؤولة

يبيّن الجدول أدناه مجالات التركيز الفنية الرئيسية التي عملت عليها منظمة الأغذية والزراعة في الفترة 2022–2023 في مجال سلاسل القيمة العالمية المسؤولة.

مجالات الأولوية البرامجية	مقاصد أهداف التنمية المستدامة	مجالات التركيز الفنية
المجال 5 الخاص بإنتاج أفضل: الزراعية الرقمية	8-17	اختبار استخدام تقنية الكتل المتسلسلة لتشجيع سلاسل القيمة الأكثر شفافيةً ومسؤوليةً
المجال 5 الخاص بتغذية أفضل: شفافية الأسواق والتجارة	2–ب، 2–ج، 10–أ	تيسير الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين وتطوير أدوات مبتكرة للتجارة المستدامة والسلوك المسؤول في الأعمال التجارية
المجال 1 الخاص ببيئة أفضل: نظم زراعية وغذائية مكيّفة مع تغير المناخ وتخفف من حدة آثاره	13–ب	تجريب مناهج مبتكرة لتسهيل قياس انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وخفضها في سلاسل القيمة الزراعية والغذائية
المجال 1 الخاص بحياة أفضل: المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة الريفية	5–أ	أنشطة بناء القدرات لدعم معالجة القضايا الرئيسية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في سلاسل القيمة العالمية للفاكهة، وتعزيز اعتماد المعايير الدولية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في سلاسل الإمدادات الزراعية
المجال 4 الخاص بحياة أفضل: نظم زراعية وغذائية قادرة على الصمود	1–5، 2–4	أنشطة بناء القدرات والتعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين لتعزيز القدرة على الصمود على طول سلاسل الإمدادات الزراعية
المجال 6 الخاص بحياة أفضل: تعزيز الاستثمارات	2–أ	تيسير الحوار وأنشطة الدعوة الأخرى لتعزيز استخدام العناية الواجبة القائمة على المخاطر والاستثمارات المسؤولة والممارسات المسؤولة في الأعمال التجارية من قبل مشغلي سلاسل القيمة

25- وطوّرت منظمة الأغذية والزراعة إثباتًا للمفهوم خاص بأداة الكتل المتسلسلة لتزويد العملاء والمستهلكين بمعلومات عن الموز المنتَج بطريقة أكثر مراعاةً للبيئة على طول سلسلة الإمدادات. وتم تقديم إثبات المفهوم هذا إلى الأعضاء في منتدى الموز العالمي، وهو منصة تعاون متعددة أصحاب المصلحة تستضيفها وتيسّرها منظمة الأغذية والزراعة.

26- وعملت منظمة الأغذية والزراعة على تيسير الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين ودعمت تطوير أدوات مبتكرة لسلاسل القيمة الزراعية المسؤولة، بما في ذلك دليل الأعمال التجارية بشأن إزالة الغابات والعناية الواجبة لمساعدة المنتجين الزراعيين والشركات العاملة في سلاسل الإمدادات الزراعية والغذائية في مكافحة إزالة الغابات وتدهورها. بالإضافة إلى ذلك، تم عقد ندوات عبر الإنترنت وجلسات لتنمية القدرات وحلقات عمل.

27- وطوّرت منظمة الأغذية والزراعة أدوات لمساعدة منتجي وتجار الفاكهة على قياس البصمة الكربونية والمائية، وعقدت جلسات للتحقق والتدريب مع المنتجين في تسعة بلدان. وعلاوةً على ذلك، تم إنتاج مواد مبتكرة لبناء القدرات، بما في ذلك مقاطع فيديو.

28- وتم إنتاج مواد تدريبية، ونُظمت جلسات تدريبية خاصة بكل بلد وندوات عبر الإنترنت على مستوى العالم لتعزيز المساواة بين الجنسين، ومنع العنف القائم على نوع الجنس، وسلامة المرأة، وتمكين المرأة في قطاع الموز. وتم وضع خطوط توجيهية للتوظيف الآمن للمرأة في هذا القطاع. وأنتجت المنظمة، بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، موجزًا بشأن إدماج المنظور الجنساني في العناية الواجبة بسلسلة الإمدادات، وقدمت دعمًا لتنمية القدرات لمعالجة القضايا الجنسانية في سلاسل قيمة الفاكهة العالمية وتعزيز اعتماد المعايير الدولية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في سلاسل الإمدادات الزراعية.

29- وأعدّت منظمة الأغذية والزراعة خطوطًا توجيهيةً لمساعدة البلدان النامية على زيادة قدرة سلاسل الإمدادات الزراعية لديها على الصمود، وعقدت حلقة عمل بشأن هذا الموضوع بدعم مالي من حكومة اليابان. وتم نشر وثائق عمل وإنشاء صفحات إلكترونية جديدة تتناول موضوع قدرة سلاسل الإمدادات الزراعية على الصمود.

30- وعملت المنظمة على تسهيل الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين وأجرت أنشطة دعوة لتعزيز استخدام العناية الواجبة القائمة على المخاطر والاستثمارات المسؤولة وممارسات الأعمال التجارية من خلال أنشطة مختلفة، بما في ذلك تعزيز تبني *توجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن سلاسل الإمدادات الزراعية المسؤولة*. كما عملت على تيسير المناقشات بشأن العناية الواجبة في المجموعة الاستشارية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن سلاسل الإمدادات الزراعية المسؤولة وغيرها من المنتديات الدولية المختلفة. وتم تنظيم حدث جانبي حول سلاسل القيمة العالمية والتنمية الزراعية المستدامة خلال الدورة الخامسة والسبعين للجنة مشكلات السلع في يوليو/تموز 2022، كما تم تنظيم حدث خلال الفترة الفاصلة ما بين الدورات بعنوان "نحو نظم زراعية وغذائية أكثر استدامةً وقدرةً على الصمود: أهمية سلاسل القيمة العالمية المسؤولة" في أكتوبر/تشرين الأول 2023.

الجماعات الحكومية الدولية السلعية

يبيّن الجدول أدناه مجالات التركيز الفنية الرئيسية التي عملت عليها منظمة الأغذية والزراعة في الفترة 2022–2023 في إطار الجماعات الحكومية الدولية السلعية، وهي هيئات فرعية تابعة للجنة مشكلات السلع.

مجالات الأولوية البرامجية	مقاصد أهداف التنمية المستدامة	مجالات التركيز الفنية
المجال 5 الخاص بتغذية أفضل: شفافية الأسواق والتجارة	2-ب، 2-ج، 10-أ، 17-11	تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن الشاي والقطن والألياف النباتية الطبيعية وخدمة الجماعات الحكومية الدولية السلعية

31- وبدعم من منظمة الأغذية والزراعة، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارين في دورتها الرابعة والسبعين. أنشأ أولهما (A/RES/74/241) الاحتفال باليوم الدولي للشاي في 21 مايو/أيار من كل سنة، وكان ثانيهما (A/RES/74/240) القرار بشأن "الألياف النباتية الطبيعية والتنمية المستدامة" الذي شجّع الإنتاج المستدام للألياف النباتية الطبيعية واستخدامها. وعلاوةً على ذلك، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في دورتها الخامسة والسبعين، القرار A/RES/75/318 الذي ينص على الاحتفال باليوم العالمي للقطن في 7 أكتوبر/تشرين الأول من كل عام.

32- ودعمت منظمة الأغذية والزراعة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة هذه بشأن الشاي والقطن والألياف النباتية الوطنية من خلال:

(أ) تنظيم الاحتفال باليوم العالمي للشاي لعامَي 2022 و2023. وقد نُظّم الاحتفال لأول مرة حضوريًا في مقر منظمة الأغذية والزراعة في عام 2023. وحضر المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة الحدثين كليهما.

(ب) قيادة التحضيرات للاحتفال باليوم العالمي للقطن وتنظيمه في منظمة الأغذية والزراعة في عام 2022، والاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في قيادة تنظيم الاحتفال باليوم العالمي للقطن في عام 2023 في فيينا. وحضر المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة الحدثين كليهما. وتم إعداد مذكرة إعلامية تؤكد على دور المرأة في قطاع القطن خصيصًا لليوم العالمي للقطن 2023.

(ج) إعداد تقرير وتقديمه في عام 2022 إلى اللجنة الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة، مع التركيز على اتجاهات السوق والتطورات على مستوى السياسات التي تؤثر على الألياف الطبيعية، وهي الجوت والأباكا وألياف جوز الهند والتيل والقطن.

33- وانعقدت الدورة الرابعة والعشرون للجماعة الحكومية الدولية المختصة بالشاي بالوسائل الافتراضية في 23 فبراير/شباط 2022. وأقرّت لجنة مشكلات السلع في دورتها الخامسة والسبعين تقرير الدورة في يوليو/تموز 2022. وتجدر الإشارة أيضًا إلى أنه خلال الفترة 2022–2023، وبناءً على طلب أعضاء الجماعة الحكومية الدولية المختصة بالشاي، أصدرت منظمة الأغذية والزراعة تقريرًا عن تحليل البصمة الكربونية لسلسلة قيمة الشاي وتقريرًا آخر يبحث في تطور التجارة الدولية بالشاي باستخدام نهج تحليلي شبكي.

34- وانعقدت الدورة الحادية والثلاثون للجماعة الحكومية الدولية المختصة بالبذور الزيتية والزيوت والدهون بالوسائل الافتراضية يومَي 4 و5 مارس/آذار 2021 واختتمت أعمالها في 5 يوليو/تموز 2022. وقد صادقت لجنة مشكلات السلع على التقرير في دورتها الخامسة والسبعين التي انعقدت في شهر يوليو/تموز 2022.

35- ولم يُعقد الاجتماع المشترك للجماعة الحكومية الدولية المختصة بالألياف الصلبة والجماعة الحكومية الدولية المختصة بالكيناف والجوت والألياف المماثلة في بنغلاديش في عام 2023 بناءً على طلب الحكومة. وقد عُقد الاجتماع المشترك في عام 2024 واستضافته البرازيل.

الأنشطة الرئيسية الأخرى

يبيّن الجدول أدناه مجالات التركيز الفنية الرئيسية التي عملت عليها منظمة الأغذية والزراعة في الفترة 2022–2023 في إطار "الأنشطة الرئيسية الأخرى"، والتي تشمل على وجه التحديد إصدار التقرير الرئيسي عن *حالة أسواق السلع الزراعية* ومشاركة منظمة الأغذية والزراعة في عمليات مجموعة العشرين ومجموعة السبعة.

مجالات الأولوية البرامجية	مقاصد أهداف التنمية المستدامة	مجالات التركيز الفنية
المجال 5 الخاص بتغذية أفضل: شفافية الأسواق والتجارة	2–ب، 10–أ، 11–17	دعم تنسيق السياسات في إطار العمليات الحكومية الدولية وبناء الأدلة بشأن الدوافع العالمية للتنمية المستدامة في ما يتعلق بالأسواق والتجارة

36- وفي عام 2022، دعمت منظمة الأغذية والزراعة عملية مجموعة العشرين برئاسة إندونيسيا، فقدّمت مدخلات فنية ونصائح على مستوى السياسات قائمة على الأدلة لكي يستنير بها أعضاء مجموعة العشرين في مداولاتهم في إطار جهودهم الرامية إلى تعزيز الأمن الغذائي العالمي. وبالإضافة إلى عمل مجموعة العشرين بشأن الزراعة، دعمت منظمة الأغذية والزراعة أيضًا مناقشات مجموعة العمل الإطارية لمجموعة العشرين، في إطار المسار المالي، من أجل صياغة الاستجابة لارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية والوقود والأسمدة. وفي هذا السياق، جرى تكليف منظمة الأغذية والزراعة بالعمل على رسم خرائط لاستجابات السياسات الجارية لانعدام الأمن الغذائي المتزايد. وقدمت منظمة الأغذية والزراعة، بالتعاون مع البنك الدولي، وثيقة فنيةً إلى رئاسة مجموعة العشرين القادمة التي تتولاها الهند. كما أصدرت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة التجارة العالمية مذكرةً مشتركةً بشأن أحدث التطورات في الأسواق العالمية للأسمدة والاستجابات على مستوى السياسات، نُشرت في نوفمبر/تشرين الثاني 2022 بالتزامن مع انعقاد قمة قادة مجموعة العشرين في بالي، إندونيسيا. وحضر المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة اجتماع وزراء الزراعة في بلدان مجموعة العشرين، الذي عُقد في بالي في 28 سبتمبر/أيلول 2022.

37- وفي عام 2023، قدمت منظمة الأغذية والزراعة، خلال رئاسة الهند لمجموعة العشرين، مدخلات مهمة لدعم مداولات الأعضاء واعتماد مبادئ ديكان الرفيعة المستوى بشأن الأمن الغذائي والتغذية. كما دعمت المنظمة المناقشات بشأن مساهمة الدُخن في الأمن الغذائي والتغذية على مستوى العالم. وشارك المدير العام في اجتماع وزراء الزراعة في بلدان مجموعة العشرين الذي عُقد في حيدر أباد، الهند خلال الفترة الممتدة من 15 إلى 17 يونيو/حزيران 2023.

38- وأُطلق في يوليو/تموز 2022 إصدار عام 2022 من التقرير الرئيسي عن *حالة أسواق السلع الزراعية*. وتناول التقرير موضوع "جغرافيا تجارة المنتجات الغذائية والزراعية: نهج السياسات من أجل التنمية المستدامة"، وبحث في كيفية قدرة السياسات التجارية، القائمة على النهج المتعددة الأطراف والإقليمية على السواء، على معالجة التحديات الراهنة للتنمية المستدامة. وأبرزت النتائج أن سياسات تجارة المنتجات الغذائية والزراعية يجب أن تهدف إلى حماية الأمن الغذائي العالمي، ومعالجة المقايضات بين الأهداف الاقتصادية والبيئية، وتعزيز قدرة النظام الزراعي والغذائي العالمي على الصمود في مواجهة الصدمات، مثل الصراعات والأوبئة والظواهر المناخية المتطرفة. كما أظهر تقرير "حالة أسواق السلع الزراعية 2022" أن اتفاقات التجارة المتعددة الأطراف والإقليمية يمكن أن تسهل عملية جعل التجارة وسيلةً للنمو، ولكن المكاسب من التجارة

موزعة بشكل غير متساوٍ، وقد تزداد أوجه عدم المساواة. وفي هذا الصدد، يُفضّل اعتماد نهج متعدد الأطراف عند النظر في التأثيرات البيئية العالمية، مثل تغير المناخ.

جيم – العوامل المسرّعة والمواضيع المشتركة

39- إن عمل منظمة الأغذية والزراعة في مجال أسواق السلع وتجارتها من خلال توفير البيانات والمعلومات، وتنمية القدرات، ودعم صياغة وتنفيذ اتفاقات التجارة المتعددة الأطراف والإقليمية، والسياسات المبتكرة والنهج الفنية ونماذج الأعمال الجديدة، وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والحلول الرقمية لزيادة تكامل السوق والمشاركة في التجارة، يعزز الوصول على قدم المساواة إلى الموارد والمعلومات والخدمات ويعالج الأبعاد المختلفة للشمول. ويساهم هذا العمل أيضًا في معالجة أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفي ما بينها، من خلال تحسين شفافية الأسواق والحد من عدم اليقين وتقلب الأسعار لتحفيز الاستثمارات، وتمكين المشاركة على نحو منصف أكثر في الأسواق وسلاسل القيمة العالمية والتجارة الدولية، والمساهمة في القضاء على الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية، وتعزيز الزراعة المستدامة.

40- ويشمل عمل منظمة الأغذية والزراعة في أسواق السلع وتجارتها النظم العالمية الراسخة لمعلومات الأسواق ونظم الإنذار المبكر بشأنها وقواعد بياناتها وتقاريرها. وعلاوةً على ذلك، كان لنظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية دور حاسم في تعزيز شفافية الأسواق، من خلال توفير عمليات تقييم موثوقة في الوقت المناسب لديناميكيات العرض والطلب والحدّ من عدم اتساق المعلومات، وتعزيز تنسيق السياسات والاستجابات، من خلال توفير منصة للحوار. ومن بين مجموعات البيانات الأخرى التي تم تطويرها في الفترة 2022–2023 قاعدة بيانات الأحكام البيئية المرتبطة بالزراعة ومصايد الأسماك والغابات في اتفاقيات التجارة الإقليمية (Ag-ERPs).

41- وفي ما يتعلق بالعوامل المسرّعة الإضافية، تدعم منظمة الأغذية والزراعة أعضاء منظمة التجارة العالمية من خلال توفير التحديثات المنتظمة ووثائق المعلومات الأساسية في لجان منظمة التجارة العالمية ذات الصلة بولاية منظمة الأغذية والزراعة، وكذلك من خلال بناء الأدلة بشأن القضايا التي تهمّ أعضاء منظمة التجارة العالمية. وتساهم المنظمة بهذه الطريقة في تعزيز قدرات البلدان على أن تكون مجهزةً على نحو جيّد وجاهزةً لتناقش القضايا المتعلقة باتفاقات تجارة المنتجات الزراعية ومنتجات مصايد الأسماك.

42- وعلاوةً على ذلك، تم تنفيذ مجموعة واسعة من أنشطة تنمية القدرات في مجال التجارة وسلاسل القيمة المسؤولة لتعزيز القدرات البشرية والمؤسسية في البلدان النامية. وتم تنفيذ هذه الأنشطة بالتعاون مع السلطات الحكومية وكذلك الشركاء الدوليين والإقليميين، والاستفادة من خبراتهم ومعارفهم.

43- وتهدف جهود منظمة الأغذية والزراعة إلى تعزيز مشاركة النساء والشباب والفئات المحرومة في الأسواق وسلاسل القيمة لكي يتمكنوا من الاستفادة من توسّع أسواق المنتجات الزراعية وتجارتها على مستوى العالم. ومن شأن هذا أن يساهم في الحد من عدم المساواة وأن يزيد من الشمول.

دال – طرق العمل المحسّنة والفجوات والدروس المستفادة

44- عزّزت منظمة الأغذية والزراعة الكفاءة والفعالية في مجال الأسواق والتجارة من خلال تحسين طرق العمل، بما في ذلك من خلال الشراكات التحويلية. وتتعاون المنظمة في هذا الصدد بشكل فاعل مع المؤسسات البحثية، مثل جامعة فالنسيا وبرنامج الحصاد التابع لوكالة ناسا، لوضع نماذج للتنبؤ بالغلات وإدماج هذه النتائج في نظم الرصد الوطنية. وبفضل توافر تقديرات الغلات الموضوعية والكمية التي تُحسب خلال الموسم، تستطيع الحكومات والجهات الفاعلة على طول سلسلة الإمدادات الزراعية اتخاذ قرارات مستنيرة أكثر استنادًا إلى توقعات العرض الدقيقة بشكل متزايد، مما يعزز كفاءة السوق.

45- وقد أبرز تفشي جائحة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا أهمية البيانات والمعلومات المحدّثة والموثوقة، وتطوير قواعد بيانات كاملة ومتكاملة والحفاظ عليها لتجنب تشتتها وضمان اتساقها، واعتماد أدوات مبتكرة ورقمية لتحسين توقيت جمع البيانات والوصول إلى مصادر بيانات مختلفة.

46- ويتجلى أحد الدروس المستفادة في إدراك أهمية إنشاء نظم لمعلومات الاسواق وللإنذار المبكر بشأنها على المستويين القطري والإقليمي وتوفير الدعم للبلدان لبناء قدراتها. وسوف تسعى المنظمة في هذا الصدد إلى تعزيز أساليب جمع البيانات وستواصل توفير البيانات والمعلومات المحدَّثة والموضوعية والتحليلات وتوقعات السوق والإنذارات المبكرة، وستستخدم لذلك التكنولوجيات الجديدة والأدوات الرقمية، وستقدّم الدعم للبلدان من أجل تنمية قدراتها.

47- وواصلت منظمة الأغذية والزراعة توسيع نطاق تطوير الأدوات الرقمية ومنصات الابتكار في مجال البيانات واستخدامها لتزويد الأعضاء والجهات الفاعلة الأخرى ببيانات دقيقة في الوقت المناسب بطرق فعالة أكثر من حيث الكلفة وأسرع لدعم عمليات صنع القرار الوطنية والدولية. وينبغي أن يتواصل هذا الجهد بطريقة ديناميكية للاستفادة على أكمل وجه من التكنولوجيات الجديدة والابتكارات الرقمية.

ثالثًا – الاتجاهات والتطورات العالمية المتعلقة بأسواق السلع وتجارتها

ألف – التوقعات المتوسطة الأجل لأسواق السلع الزراعية وتجارتها[1]

48- على مدى السنوات العشرين الماضية، زاد استهلاك السلع الزراعية، مدفوعًا في المقام الأول بالنمو السكاني وارتفاع الدخل في الاقتصادات المنخفضة والمتوسطة الدخل. كما زادت هذه البلدان من قدرتها الإنتاجية بسرعة بفضل التقدم التكنولوجي والابتكاري وزيادة استخدام مواردها الطبيعية. وقد أدت التحولات الناتجة عن ذلك في مواقع الإنتاج والاستهلاك الزراعي إلى تغييرات في أنماط التجارة الدولية بالمنتجات الزراعية.

49- وتشير إسقاطات خط الأساس في التوقعات إلى أن تأثير جمهورية الصين الشعبية والهند ودول جنوب شرق آسيا على النظم الزراعية والغذائية العالمية سيستمر في الارتفاع على مدى السنوات العشر القادمة. ولكن رغم مساهمة الصين بنسبة 28 في المائة في نمو الاستهلاك العالمي في العقد الماضي، من المتوقع أن تنخفض حصتها من الطلب الإضافي على مدى العقد القادم إلى نسبة 11 في المائة بسبب استقرار أنماط التغذية وتباطؤ نمو الدخل وانخفاض عدد السكان. وفي

[1] يستند محتوى هذا القسم إلى تقرير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة (2024)، *توقعات الزراعة 2024-2033*، باريس وروما، https://doi.org/10.1787/4c5d2cfb-en. وقد تم إطلاق التقرير في 2 يوليو/تموز 2024.

الوقت نفسه، من المتوقع أن تمثل الهند ودول جنوب شرق آسيا 31 في المائة من نمو الاستهلاك العالمي بحلول عام 2033، وهو ما يرجع إلى ارتفاع عدد سكان المناطق الحضرية وزيادة الثروة في تلك البلدان.

50- ومن المتوقع أن يزيد إجمالي استخدام المنتجات الزراعية ومنتجات مصايد الأسماك بنسبة 1.0 في المائة سنويًا في غضون العقد المقبل، وأن يتركز معظمه في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. ومن المتوقع أن يزيد استهلاك الأغذية على مستوى العالم بنسبة 1.2 في المائة سنويًا بفعل النمو السكاني وارتفاع الدخل. وفي معظم المناطق، من المتوقع أن يكون نمو استخدام المحاصيل كعلف أكبر من نمو استخدامها مباشرةً كغذاء، وذلك بسبب التحوّل المتوقع إلى حصص أعلى من الأغذية المشتقة من الحيوانات في الأنماط الغذائية، وما ينتج عن ذلك من توسّع وتكثيف لإنتاج الثروة الحيوانية.

51- وفي البلدان المتوسطة الدخل، سوف يزيد متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية اليومية بنسبة 7 في المائة بحلول عام 2033، مدفوعًا بزيادة استهلاك المواد الغذائية الأساسية ومنتجات الثروة الحيوانية والدهون. وفي البلدان المنخفضة الدخل، من المتوقع أن ينمو متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية بنسبة 4 في المائة فقط. كما تعيق القيود المفروضة على الدخل في هذه البلدان التحول إلى أنماط غذائية غنية أكثر بالمغذيات والبروتينات وتعتمد على المنتجات الحيوانية والأسماك والمأكولات البحرية والخضروات والفواكه، مما يؤدي إلى استمرار الاعتماد الكبير على المواد الغذائية الأساسية. وتُظهر التفضيلات الغذائية في البلدان المرتفعة الدخل المخاوف المتزايدة بشأن الروابط بين الأنماط الغذائية والصحة والاستدامة، كما يتضح من التراجع الطفيف في تناول الدهون والمحلّيات، ومن التحول والاستقرار في تناول البروتينات على مدى العقد المقبل.

52- ومن المتوقع أن يتواصل انخفاض كثافة انبعاثات الكربون في قطاع الإنتاج الزراعي على مدى العقد المقبل في مختلف الأقاليم السبع التي يغطيها تقرير التوقعات، وذلك لأن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الناتجة بشكل مباشر عن القطاع الزراعي تنمو بشكل أبطأ من الإنتاج الزراعي. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذا الانفصال النسبي، من المتوقع أن يؤدي التوسع في الإنتاج الزراعي إلى زيادة مطلقة بنسبة 5 في المائة من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري المباشرة.

53- ومن المتوقع أن يكون نمو إنتاج المحاصيل مدفوعًا في المقام الأول بزيادات في الإنتاجية على الأراضي الموجودة وليس بتوسيع نطاق الأراضي المزروعة. وعلى نحو مماثل، من المتوقع أيضًا أن تكون نسبة كبيرة من النمو في إنتاج الثروة الحيوانية والأسماك ناتجةً عن مكاسب في الإنتاجية، مع أن زيادة القطعان سوف تساهم أيضًا في نمو الإنتاج. وعلى الرغم من هذه التحسينات المتوقعة في الإنتاجية، وخاصةً في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، من المتوقع أن تبقى هناك فجوات كبيرة في الإنتاجية، وهو ما يشكل تحديًا لمداخيل المزارِع والأمن الغذائي ويزيد من اعتماد البلدان على الواردات الغذائية والأسواق العالمية.

54- ومن المتوقع أن يتواصل نمو تجارة المنتجات الزراعية بالتوازي مع الإنتاج والاستهلاك، إذ سيتم تداول ما يقرب من 20 في المائة من جميع السعرات الحرارية على مستوى العالم قبل استهلاكها. وقد أبرزت جائحة كوفيد-19 والتوترات الجيوسياسية المتزايدة مدى ضعف تجارة المنتجات الزراعية. ومن المتوقع أن تستقر حصة الإنتاج المتداولة على مدى العقد المقبل، ولكن من المتوقع أن تنمو كميات السلع المتداولة على مستوى العالم بشكل أكبر، مع زيادة عمليات الشحن بين الأقاليم المصدرة الصافية والأقاليم المستوردة الصافية خلال العقد المقبل. ومن المتوقع أن تعزّز أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأمريكا الشمالية وأوروبا وآسيا الوسطى مواقعها كأقاليم مصدرة صافية رئيسية للسلع الزراعية، الأمر الذي يؤدي إلى إيجاد فرص إضافية للمزارعين للاستفادة من المشاركة في سلاسل الإمدادات الغذائية العالمية. ومن المتوقع أن يستمر

الاستيراد الصافي في آسيا وأفريقيا في الزيادة، إذ يُتوقع أن يكون نمو الطلب أسرع من نمو الإنتاج. ويسلط ذلك الضوء على أهمية الأسواق الدولية العاملة بشكل جيد والتجارة المفتوحة لضمان الوصول العالمي إلى الغذاء الآمن والمغذي، مع دعم توليد الدخل عبر القطاعية الزراعية والتخفيف من تأثير الصدمات المحلية، مثل نقص الإنتاج والأحداث الجوية المتطرفة.

55- واستنادًا إلى إسقاطات خط الأساس للعرض والطلب، من المتوقع أن تنخفض الأسعار المرجعية الدولية الحقيقية للسلع الزراعية الرئيسية بشكل طفيف على مدى السنوات العشر المقبلة، وذلك على افتراض عدم حدوث انحراف في الظروف الجوية المستقرة، والافتراضات ذات الصلة بالاقتصاد الكلي والسياسات، والتحسينات التكنولوجية المستمرة. ومع ذلك، فإن الأسعار الدولية الحقيقية المنخفضة لهذه السلع قد لا تنعكس في الأسعار المحلية لبيع المنتجات الغذائية بالتجزئة، وذلك بسبب التضخم المحلي وانخفاض قيمة العملة فضلًا عن ارتفاع تكاليف الخدمات اللوجستية والمعالجة المحلية التي تُبقي على الفجوة بين الأسعار الدولية والأسعار المحلية للمنتجات الغذائية أو توسّعها. وقد يفرض ذلك تحديات على سبل العيش ويهدد الأمن الغذائي للفئات الضعيفة.

باء – الاتجاهات والتطورات العالمية

56- إن العالم بعيد كل البعد عن تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالقضاء على الجوع، إذ استمر انتشار سوء التغذية على نطاق العالم عند نفس المستوى تقريبًا على مدى السنوات الثلاث المتتالية الماضية بعد أن ارتفع بشكل حاد في أعقاب جائحة كوفيد-19. ووفقًا لإصدار عام 2024 من تقرير *حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم*، الذي صدر في 24 يوليو/تموز 2024، يُقدّر أن ما بين 713 و753 مليون شخص قد عانوا من الجوع المزمن في عام 2023، أي ما يساوي شخصًا واحدًا من كل 11 شخصًا على مستوى العالم. وإذا استمرت الاتجاهات الحالية، فمن المتوقع أن يعاني حوالي 582 مليون شخص من نقص التغذية المزمن في عام 2030.

57- وتختلف الاتجاهات الإقليمية بشكل كبير. فقد استمرت النسبة المئوية للسكان الذين يواجهون الجوع في الارتفاع في أفريقيا (20.4 في المائة)، وظلت مستقرةً في آسيا (8.1 في المائة) – مع أنها لا تزال تمثل تحديًا كبيرًا كون أكثر من نصف الجياع في جميع أنحاء العالم يسكنون في ذلك الإقليم – وشهدت تقدمًا في أمريكا اللاتينية (6.2 في المائة). ومن عام 2022 إلى عام 2023، زاد الجوع في آسيا الغربية ومنطقة البحر الكاريبي ومعظم الأقاليم الفرعية في أفريقيا.

58- وعلاوةً على ذلك، ووفقًا لإصدار عام 2024 من *التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية* الذي صدر في 24 أبريل/نيسان 2024، واجه حوالي 281.6 ملايين شخص، أو 21.5 في المائة من السكان الذين شملهم التحليل، مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد في 59 بلدًا/إقليمًا متأثرًا بالأزمات الغذائية في عام 2023. وكانت حصة السكان الذين شملهم التحليل والذين واجهوا مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد في عام 2023 أقل قليلًا مما كانت عليه في عام 2022، عندما بلغت 22.7 في المائة. ومع ذلك، زاد عدد الأشخاص المتضررين بمقدار 24 مليونًا منذ عام 2022، مسجلًا بذلك العام الخامس على التوالي لارتفاع هذا العدد. ويمكن تفسير الارتفاع من عام إلى آخر بشكل أساسي بتوسيع نطاق تغطية البلدان فضلًا عن التدهور في بعض البلدان والأقاليم، وهو ما يفوق التحسينات التي تجري في البلدان والأقاليم الأخرى.

59- وعلى مدى أربع سنوات متتالية، ظل انتشار انعدام الأمن الغذائي الحاد مرتفعًا بشكل ثابت حيث تراوح بين 21 و23 في المائة. وقد تناولت التقارير العالمية عن الأزمات الغذائية على مدى السنوات الثماني الماضية 36 بلدًا/إقليمًا، مما

يسلط الضوء على صعوبة الخروج من ظروف انعدام الأمن الغذائي الحاد بمجرد أن تصبح حادةً؛ وكانت تسع عشرة منها مصنفة على أنها تعاني من أزمات غذائية مطوّلة وكبيرة.

60- وفي يوليو/تموز 2023، دعا الأمين العام للأمم المتحدة إلى إجراء عملية تقييم حصيلة مؤتمر قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية +2 (UNFSS+2)، للاستفادة من الزخم الذي اكتسبه مؤتمر قمة النظم الغذائية الذي انعقد في عام 2021 وإيجاد مساحة مواتية للبلدان لمراجعة التقدم المحرز في الالتزامات بالعمل وتحديد النجاحات والعقبات المستعصية والأولويات بهدف سدّ الفجوة في التنفيذ من خلال الاستفادة الفعالة والكفؤة من وسائل التنفيذ لتحويل النظم الغذائية. وكانت أيضًا فرصةً لتعزيز الدور الفاعل الذي تؤديه النظم الغذائية المستدامة والمنصفة والصحية والقادرة على الصمود بوصفها عوامل مسرّعة حاسمة لأهداف التنمية المستدامة وللدعوة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة على نطاق واسع، بناءً على أحدث الأدلة التي تثبت أن النظم الغذائية المستدامة تساهم في تحقيق نتائج أفضل وأكثر استدامةً للأشخاص ولكوكب الأرض وللازدهار من دون ترك أي أحد خلف الركب.

61- وقد عزز الإعلان السياسي المنبثق عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي عُقد في الفترة من 10 إلى 19 يوليو/تموز 2023، وقمة أهداف التنمية المستدامة، التي عُقدت يومَي 18 و19 سبتمبر/أيلول 2023، والذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة، الالتزامات تجاه خطة عام 2030 مع الإشارة إلى أن "*التقدم المحرز في تحقيق معظم أهداف التنمية المستدامة إما يتحرك ببطء شديد أو تراجع إلى ما دون خط الأساس لعام 2015*". ولخّص الإعلان التقدم المحرز والفجوات والتحديات وأطلق دعوات إلى العمل لتحويل العالم نحو مسار القدرة على الصمود والاستدامة بحلول عام 2030.

الاتجاهات والتطورات من أجل إنتاج أفضل

62- لقد كشفت جائحة كوفيد-19 عن أهمية توافر البيانات والمعلومات في الوقت المناسب وبشكل وافر، فضلًا عن التكنولوجيات الرقمية، من أجل تعزيز قدرة نظمنا الزراعية والغذائية على الصمود واستدامتها. وقد يكون لزيادة المعلومات والتقدم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دور محوري في التحول المطلوب نحو نظم زراعية وغذائية أكثر كفاءةً وشمولًا وقدرةً على الصمود واستدامةً، فمن شأن ذلك أن يزيد من الشفافية ومن إمكانية التتبع في الأسواق وسلاسل القيمة، وتوجيه القرارات على مستوى السياسات، وتعزيز الإنتاجية وغلات المحاصيل، وتقليل استخدام المدخلات الزراعية.

63- وإن التقنيات الزراعية المستدامة، بما في ذلك التكنولوجيات الجديدة والابتكارات الرقمية، قادرة على زيادة الإنتاجية والقدرة على الصمود، والحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتحسين الأمن الغذائي وسلامة الأغذية. وفي الوقت نفسه، من شأن الابتكارات التكنولوجية في مجال الزراعة، مثل الزراعة الدقيقة، وتقنية الكتل المتسلسلة، والتقدم المحرز في مجال التكنولوجيا الأحيائية، أن تحسّن غلات المحاصيل، وأن تعزز الشفافية في سلاسل الإمدادات الغذائية، وأن تساعد في معالجة إخفاقات السوق، وأن تسهّل اندماج المزارعين في سلاسل القيمة والأسواق العالمية من خلال الحدّ من عدم اتساق المعلومات وتعزيز الشفافية.

64- وعلاوةً على ذلك، يمكن للمنصات الرقمية الخاصة بالمزارعين أن تسهّل وصولهم إلى المعلومات بشأن الأسواق والأسعار، وتوقعات الطقس، والمشورة الزراعية، في حين يمكن لمنصات التجارة الإلكترونية للزراعة أن تربط المزارعين مباشرةً بالمستهلكين، مما يقلل من الوسطاء ويزيد الربحية.

65- ومع ذلك، يمكن أن تكون التكنولوجيات الرقمية مخلّةً أو أن تعدل أنشطة ومنتجات سلسلة القيمة أو أن تحلّ محلها. ولذلك، تتطلب آثارها التحويلية الطويلة المدى والمخاطر ذات الصلة بحثًا وتحليلًا مستمرَين لتوقع الآثار المخلّة بشكل أفضل، والتخفيف من الآثار السلبية، وتعزيز النتائج الإيجابية.

الاتجاهات والتطورات من أجل تغذية أفضل

66- للتجارة القدرة على توسيع خيارات المستهلكين والمساهمة في اتباع أنماط غذائية صحية تضمن توافر كميات كافية من الأغذية المتنوعة والمغذية على مدار السنة. وقد لا تكون الواردات فقط مصدرًا للأغذية المغذية المجهزة بشكل طفيف التي تتمتع بفترة صلاحية أطول والتي يمكن أن تساهم في تعويض الندرة الموسمية للأغذية القابلة للتلف، بل قد تكون أيضًا مصدرًا للأغذية العالية التجهيز والتي تتميز بكثافة طاقة عالية وقيمة غذائية ضئيلة. ويمكن للتجارة أن تساهم في تحقيق نتائج إيجابية في مجال التغذية من خلال دعمها لسبل العيش وتوليد الدخل، خاصةً لأولئك الذين يعملون في إنتاج الأغذية الأولية. والعولمة المتزايدة للإمدادات الغذائية تزيد من التعرض لأخطار غذائية مختلفة.

67- لقد حظيت العلاقة بين التجارة والأمن الغذائي والتغذية باهتمام كبير في كل من جدولي أعمال التجارة والتنمية، إذ تم الاعتراف بالتجارة كواحدة من الوسائل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويعدّ فهم الآثار المترتبة على السياسات الزراعية والتجارية على التغذية والصحة أمرًا بالغ الأهمية لتمكين الأنماط الغذائية الصحية ومكافحة جميع أشكال سوء التغذية في جميع أنحاء العالم. وبالمثل، فإن مواءمة السياسات التجارية مع التدخلات الرامية إلى تحسين التغذية أمر بالغ الأهمية، إذ غالبًا ما تكون لهذه السياسات أهداف سياسية واقتصادية فحسب، وقد لا يتم استغلال التغييرات في الإعانات والتعريفات الزراعية بالشكل الأمثل من أجل تمكين الوصول إلى الأنماط الغذائية الصحية وتحسين النتائج الغذائية في نهاية المطاف.

68- وعملًا بتوصيات المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية في عام 2014، أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2016 الفترة 2016–2025 عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية ("عقد التغذية")، حيث التزمت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالتنفيذ المستدام والمتسق للسياسات والبرامج وزيادة الاستثمارات للقضاء على سوء التغذية بجميع أشكاله، في كل مكان، من دون ترك أي أحد خلف الركب. وتشترك في قيادة عقد التغذية منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، ويؤكد برنامج عمله على ضرورة أن تدعم السياسات التجارية واتفاقات التجارة سياسات وبرامج التغذية ولا ينبغي أن تؤثر سلبًا على الحق في الغذاء الكافي.

69- وعلى الرغم من هذا الاعتراف، ثمة فجوات مهمة في الأدلة التي تثبت وجود روابط بين سياسات واتفاقات التجارة وقضايا التغذية. ومن هذا المنطلق، يستكشف التقرير الرئيسي *حالة أسواق السلع الزراعية* لعام 2024 الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة الروابط بين التغذية والأنماط الغذائية وتجارة الأغذية، ويقدم أدلةً على كيفية تأثير التجارة على الإمدادات الغذائية وأسعارها، وهو ما قد يؤثر بدوره على الأنماط الغذائية ويساهم في النتائج التغذوية. كما أن الاتساق بين السياسات التجارية والتغذية أمر بالغ الأهمية في الجهود الرامية إلى تعزيز القدرة على الوصول إلى الأغذية المغذية وتمكين استهلاك الأنماط الغذائية الصحية لتحسين التغذية.

الاتجاهات والتطورات من أجل بيئة أفضل

70- إن للنظم الزراعية والغذائية القدرة على المساهمة بشكل فعال في الجهود العالمية للتخفيف من آثار تغير المناخ، ولكن هناك حاجة إلى بذل جهود كبيرة في مجال التكيّف مع تغير المناخ من أجل زيادة الإنتاجية باستهلاك قدر أقل من الموارد. وحتى في عالم يسعى إلى الحد من الاحترار العالمي عند 1.5 درجات مئوية، من الضروري إجراء تكيّفات كبرى في نظمنا الزراعية والغذائية، كما يتضح من الاتجاهات العالمية الأخيرة، خاصةً في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. وتواجه هذه المناطق زيادةً أعلى من المتوسط في التحديات وهي بالفعل متخلّفة من حيث الإنتاجية الزراعية. ومع ذلك، من الضروري أن ندرك أن النظام الزراعي والغذائي ليس قائمًا بشكل منعزل عن غيره. فهو منسوج بشكل معقد في النسيج الاقتصادي الأوسع. والجدير بالذكر أن ربع الانبعاثات الإجمالية الناتجة عن النظم الزراعية والغذائية مرتبط بإنتاج الطاقة.

71- وقد وضعت منظمة الأغذية والزراعة خارطة طريق عالمية لتحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة من دون تجاوز عتبة 1.5 درجات مئوية، مستهدفةً استراتيجيًا عشرة مجالات محورية تستدعي التحرك الفوري. وتشير خارطة الطريق إلى ضرورة أن تدعم التجارة الدولية كفاءة الموارد وأن تكون بمثابة استراتيجية للقدرة على الصمود. فعلى سبيل المثال، يتجلى أحد الحلول الممكنة المقترحة في تحسين توسيم الأغذية لتزويد المستهلكين بالمعلومات، عند نقطة الشراء، بشأن المحتوى من المغذيات والخصائص البيئية والاجتماعية المرتبطة بإنتاج مادة غذائية ما.

72- وتشكل خارطة الطريق التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة شهادةً على ضرورة التنسيق الدولي، وهي خطوة حيوية في مسار التحوّل هذا. وتمثل العملية الجارية التي بدأت في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف ولادة جهد تعاوني ضروري لتوجيه مسارنا العالمي نحو مستقبل تجتمع فيه في وئام سبل العيش والمساواة وحماية البيئة.

73- وتعزّز الكوارث الطبيعية والأزمات الناجمة عن تغير المناخ الاتجاه نحو أنماط تجارية إقليمية أكثر وأعمق، وهو تطور جارٍ بالفعل منذ مدة. وفي الواقع، لم تزد اتفاقات التجارة الإقليمية بسرعة من حيث العدد فحسب، بل تطورت أيضًا من حيث الإشارة المباشرة إلى التنمية المستدامة والقضايا البيئية وتضمينها أحكامًا متعلقة بالبيئة. وارتفع العدد الإجمالي للأحكام المتعلقة بالبيئة المدرجة في اتفاقات التجارة الإقليمية النشطة البالغ عددها 318 اتفاقًا والتي تم إخطار منظمة التجارة العالمية بها ودخلت حيّز التنفيذ بين عامَي 1995 و2022 من 30 حكمًا إلى 807 5 أحكام. ورغم الاختلاف الكبير في اتجاه إدراج هذه الأحكام – بشكل مطلق – من عام إلى آخر، زاد متوسط عددها لكل اتفاق من اتفاقات التجارة الإقليمية بشكل مطرد، من 8 في الفترة 1995–2001 إلى 28 في الفترة 2019–2022.

الاتجاهات والتطورات من أجل حياة أفضل

74- إن التهديدات المتعددة التي يواجهها الأمن الغذائي والتغذية، والتحديات والدوافع المتعددة الكامنة وراء انعدام الأمن الغذائي العالمي، وتأثيراتها السلبية والتراكمية، والروابط بين الصدمات والفقر والجوع، تكشف جميعها عن هشاشة نظمنا الزراعية والغذائية ومدى تعرضها للأزمات وضعفها، مما يسلط الضوء على الحاجة إلى نمو يشمل كل الفئات وإلى تمكين المرأة وإشراك الشباب.

75- وقد أسفرت قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية لعام 2021، من خلال حواراتها الوطنية، عن مسارات وطنية لتحويل النظم الغذائية تجسّد رؤىً واضحةً لما تتوقعه الحكومات، إلى جانب مختلف أصحاب المصلحة، من النظم الغذائية بحلول عام 2030. وفي الوقت نفسه، أفضت عملية القمة على المستوى العالمي إلى إطلاق عدد من المبادرات الشاملة المتعددة الأطراف لدعم الأعضاء في تحقيق المسارات الوطنية وتنفيذ خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

76- واسفرت قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية 2+ عن عدد من النتائج والتوصيات الرئيسية التي يمكن أن تساهم في حياة أفضل على مستوى العالم. وقد عززت هذه القمة المسارات الوطنية، إذ أعادت البلدان التأكيد على التزامها بتحويل النظم الغذائية من خلال تنفيذ مسارات وطنية. وتركز هذه المسارات على الاستدامة والقدرة على الصمود والشمول في النظم الغذائية. كما جددت الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات الدولية تعهدها بالاستثمار في مبادرات الزراعة المستدامة والأمن الغذائي والتغذية.

77- وتؤدي التجارة الدولية دورًا هامًا في زيادة قدرة النظم الزراعية والغذائية على الصمود، ويمكن أن تكون عاملًا حاسمًا في تحويل النظم الزراعية والغذائية والمساهمة في تحسين سبل العيش. ومع ذلك، لا شك في أن التجارة تنطوي أيضًا على مخاطر ويمكن أن تزيد من أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفي ما بينها. لذا، من الأهمية بمكان أن يُعزز فهم الروابط المعقدة بين التجارة ونتائج الاستدامة وكذلك فهم التأثيرات المتزامنة لنهج السياسات على جميع أجزاء النظم الزراعية والغذائية. ومن المهم أيضًا ضمان أن تسهل التجارة العمل الاستباقي والوصول إلى أسواق المخرجات والمدخلات، خاصةً في حالات الطوارئ.

رابعًا – مجالات العمل ذات الأولوية في أسواق السلع وتجارتها في الفترة 2024–2025 وما بعدها

78- إن مجالات العمل ذات الأولوية المحددة في أسواق السلع وتجارتها للفترة 2024–2025 متوافقة إلى حد كبير مع مجالات العمل ذات الأولوية لفترة السنتين 2022–2023، حيث إنها تعكس السمات الأساسية والوظائف الرئيسية للمنظمة. ومع ذلك، تم إجراء بعض التعديلات، بما في ذلك إضافة مساهمات إلى مجالات الأولوية البرامجية الجديدة في إطار مجالات العمل ذات الأولوية، لمواءمة الأولويات بشكل أفضل مع رؤية الإطار الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2022–2031 والنظر في التطورات الأخيرة وكذلك الدروس المستفادة خلال فترة السنتين 2022–2023.

ألف – رصد أسواق السلع وتقييمها وتوقعاتها

79- إن توفير بيانات ومعلومات حديثة وموثوقة ومحايدة أمر ضروري لتعزيز شفافية السوق وإرشاد القرارات على مستوى السياسات، خاصةً في الأوقات التي تعاني فيها الأسواق من عدم اليقين ومن الأزمات. وستواصل منظمة الأغذية والزراعة، في إطار مجال الأولوية هذا، جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بأسواق السلع الزراعية العالمية وتحليلها ومراقبتها ونشرها، وإجراء تحليل وتقييم للأسواق، وإنتاج توقعات قصيرة الأجل وإسقاطات متوسطة الأجل، وإجراء تحليل محاكاة لتقييم آثار السيناريوهات البديلة في ما يتعلق بالاتجاهات والتطورات المستقبلية. وسيظل جمع البيانات وتحليلها ونشرها مجالًا أساسيًا من مجالات التركيز والدعم.

الجدول 1: العلاقة بين مجالات الأولوية البرامجية ومقاصد أهداف التنمية المستدامة ومجالات التركيز الفنية في ما يتعلق برصد أسواق السلع وتقييمها وتوقعاتها

مجالات الأولوية البرامجية	مقاصد أهداف التنمية المستدامة	مجالات التركيز الفنية
المجال 2 الخاص بإنتاج أفضل: التحوّل الأزرق	2-1، 2-2، 14-6	- تعزيز التجارة العالمية والإقليمية في مجال مصايد الأسماك وفرص السوق وتسهيل اتخاذ قرارات سياساتية مستنيرة بشأن منتجات مصايد الأسماك من خلال توفير توقعات السوق وإسقاطات متوسطة الأجل.
المجال 3 الخاص بإنتاج أفضل: الصحة الواحدة	3-د	- تحسين فهم البلدان ووعيها بشأن تأثير الأمراض ومقاومة مضادات الميكروبات على الأمن الغذائي والتغذية على نطاق العالم.
المجال 1 الخاص بتغذية أفضل: أنماط غذائية صحية للجميع	2-1، 2-2	- إصدار تقديرات وتوقعات قصيرة الأجل بالنسبة إلى العناصر الأولية لموازين السلع الوطنية. - تعزيز المعرفة والفهم لدى صانعي السياسات بشأن أهمية الأنماط الغذائية الصحية من خلال تحسين توافر البيانات والمعلومات.
المجال 4 الخاص بتغذية أفضل: الحد من الفاقد والمهدر من الأغذية	3-12	- إجراء تحليلات بشأن الفاقد والمهدر من الأغذية. - تعزيز المعرفة والفهم بشأن الفاقد والمهدر من الأغذية من خلال معلومات وأدلة أفضل.
المجال 5 الخاص بتغذية أفضل: شفافية الأسواق والتجارة	2-ب، 2-ج، 11-17	- تحسين معلومات السوق لدى المنظمة عن طريق تعزيز رصد الأسواق وتقييمها، وتوقعاتها على المدى القصير وإسقاطاتها على المدى المتوسط والتحليلات في الوقت المناسب. - تطوير المنهجيات والأدوات اللازمة لتحسين جمع البيانات وتشجيع استخدام الأساليب الموحدة لتعزيز الاتساق وإمكانية المقارنة بين البلدان. - إجراء مزيد من الدراسات التحليلية لترسيخ المعرفة واكتساب فهم أفضل للقضايا الناشئة في أسواق السلع العالمية. - تعزيز نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية باعتباره منفعةً عامةً عالميةً ومواصلة تطوير منتجاته وأعماله، بما في ذلك تلك المرتبطة بأسواق الزيوت النباتية والأسمدة.

		- تعزيز نظام نمذجة (الروابط الزراعية) Aglink-Cosimo لتحليل الاتجاهات المستقبلية بشكل أفضل وتقييم التأثيرات على أسواق السلع العالمية. - تطوير منصة بيانات وأدوات نشر جديدة لتحسين وصول الأعضاء إلى البيانات والمعلومات من خلال واجهة سهلة الاستخدام. - دعم البلدان في جهودها الرامية إلى تنمية قدراتها من خلال برامج التدريب وحلقات العمل والندوات والمساعدة الفنية.
المجال 1 الخاص ببيئة أفضل: نظم زراعية وغذائية مكيّفة مع تغير المناخ وتخفف من حدة آثاره	2-4، 13-1، 13-2	- تحليل تأثير تغير المناخ على سلع معينة، وتقييم التأثيرات على الإنتاج والتدفقات التجارية. - تقديم الأدلة الفنية لدعم البلدان في وضع سياسات واستراتيجيات التكيّف مع تغير المناخ والتخفيف من وطأته.
المجال 6 الخاص بحياة أفضل: تعزيز الاستثمارات	2-10	- إجراء التحليلات وتوفير الأدلة لتشجيع الاستثمار في نظم زراعية وغذائية مستدامة. - دعم التخطيط الاستراتيجي للاستثمارات من أجل تعزيز التحول المطلوب في النظم الزراعية والغذائية من خلال أعمال النمذجة وتبادل المعرفة.

باء – رصد الأمن الغذائي وتقييمه والإنذار المبكر بشأنه

80- يعكس برنامج العمل في إطار مجال الأولوية هذا التركيز المتزايد على اعتماد نهج شامل يجمع بين المعلومات في الوقت الفعلي وبناء الأدلة لتعزيز عملية اتخاذ القرارات المستنيرة وفي الوقت المناسب على مستوى السياسات وتسهيلها، بدعم من إدماج الحلول والأدوات الرقمية لتعزيز رصد الأمن الغذائي والإنذار المبكر بشأنه وتمكين العمل المبكر. ويقوم النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة (GIEWS) بشكل رئيسي بتنفيذ أنشطة العمل في إطار مجال الأولوية هذا.

الجدول 2: العلاقة بين مجالات الأولوية البرامجية، ومقاصد أهداف التنمية المستدامة، ومجالات التركيز الفنية في ما يتعلق برصد الأمن الغذائي وتقييمه والإنذار المبكر بشأنه

مجالات الأولوية البرامجية	مقاصد أهداف التنمية المستدامة	مجالات التركيز الفنية
المجال 5 الخاص بإنتاج أفضل: الزراعية الرقمية	1-4، 5-ب، 9-ج، 17-8	- تطوير السلع العامة الرقمية على المستويين العالمي والقطري لتعزيز القرارات والتدخلات المستنيرة في الوقت المناسب على مستوى السياسات من أجل حماية سبل العيش الزراعية وتعزيز الأمن الغذائي والتغذية. - تطوير أدوات مبتكرة لتوجيه الإجراءات الاستباقية الفعالة للتخفيف من آثار المخاطر المرتبطة بالمناخ على سبل العيش الريفية.
المجال 5 الخاص بتغذية أفضل: شفافية الأسواق والتجارة	2-ب، 2-ج	- رصد ظروف العرض والطلب على الأغذية وغيرها من المؤشرات الرئيسية لتقييم الوضع العام للأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم. - إعداد تقارير منتظمة عن إنتاج المحاصيل واستهلاكها والتدفقات التجارية، مع التركيز على التطورات الإقليمية وعلى بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض. - رصد وتحليل تطورات الأسعار وإعداد تقارير منتظمة عن الأسعار الدولية واتجاهات الأسعار المحلية والاختلافات في الأسعار على المستوى القطري. - دعم تنمية قدرات البلدان في مجال الأمن الغذائي ونظم الإنذار المبكر، بما في ذلك من خلال نشر نظام مؤشر الإجهاد في الزراعة (ASIS) وأداة رصد أسعار الأغذية وتحليلها (FPMA).
المجال 4 الخاص بحياة أفضل: نظم زراعية وغذائية قادرة على الصمود	1-5، 2-4	- إصدار التحديثات والتنبيهات والإنذارات المبكرة بشأن الأزمات الغذائية الوشيكة لتوجيه التدخلات الملائمة في الوقت المناسب والسماح للبلدان والمجتمع الدولي بالتحرك المبكر. - تعزيز المنهجيات المستخدمة في بعثات تقييم المحاصيل والأمن الغذائي، من خلال الاستخدام المعزز للأدوات

		الجغرافية المكانية وصور مراقبة الأرض العالية الدقة لتقدير غلات المحاصيل. - تعزيز المشاركة في منصات الإنذار المبكر ومجموعات العمل الدولية والإقليمية لتعزيز الإنذار المبكر القائم على الإجماع وتعزيز الروابط مع التحرك المبكر.

جيم – تجارة المنتجات الغذائية والزراعية

81- نظرًا إلى أهمية تجارة المنتجات الزراعية وسياسات التجارة في تحقيق الأمن الغذائي، ستواصل منظمة الأغذية والزراعة مساعدة الأعضاء في مجال سياسات واتفاقات التجارة من خلال توفير البيانات والأدلة، ودعم تنمية القدرات، وتيسير الحوارات الموضوعية. وبالإضافة إلى الأنشطة الأساسية، ستعزز منظمة الأغذية والزراعة عملها في مجال التجارة والاستدامة من جهة والتجارة والمساواة بين الجنسين من جهة أخرى، وهما موضوعان رئيسيان يحظيان باهتمام متزايد.

الجدول 3: العلاقة بين مجالات الأولوية البرامجية، ومقاصد أهداف التنمية المستدامة، ومجالات التركيز الفنية في ما يتعلق بتجارة المنتجات الغذائية والزراعية

مجالات الأولوية البرامجية	مقاصد أهداف التنمية المستدامة	مجالات التركيز الفنية
المجال 2 الخاص بإنتاج أفضل: التحوّل الأزرق	2-1، 2-2، 14-6	- تعزيز الفهم وزيادة الوعي لدى البلدان بشأن دور السياسات التجارية واتفاقات التجارة الخاصة بمنتجات مصايد الأسماك، بما في ذلك من خلال التقرير الرئيسي الذي تصدره المنظمة عن *حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم*. - تعزيز الوعي المتزايد بمتطلبات الوصول إلى الأسواق والفرص المتاحة لتعزيز وصول منتجات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية إلى الأسواق العالمية. - مساعدة البلدان في تنفيذ اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بإعانات مصايد الأسماك، حسب الاقتضاء وبما يتماشى مع ولاية منظمة الأغذية والزراعة.
المجال 5 الخاص بإنتاج أفضل: الزراعية الرقمية	1-4، 8-17	- تعزيز رقمنة تجارة المنتجات الزراعية وصولًا إلى نظام تجاري أكثر كفاءةً وشمولًا. - بناء الأدلة لتعزيز رقمنة تجارة المنتجات الزراعية والغذائية للنساء في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ والحد من الفجوة الرقمية بين الجنسين في التجارة.

المجال 1 الخاص بتغذية أفضل: أنماط غذائية صحية للجميع	2-1، 2-2	- تعزيز الأدلة وفهم صانعي السياسات بشأن تأثيرات نُهج السياسات التجارية المتعلقة بالتوسيم من أجل تغذية أفضل وأنماط غذائية صحية.
المجال 5 الخاص بتغذية أفضل: شفافية الأسواق والتجارة	2-ب، 10-أ، 11-17	- تعزيز توفير البيانات والمعلومات والمنتجات التحليلية بشأن تجارة السلع الغذائية والزراعية لإرشاد القرارات السياساتية وتوجيهها. - تعزيز التحليلات والاعتماد على الأدلة بشأن نُهج السياسات التجارية التي تعمل على خفض تكاليف التجارة وتعزيز كفاءة التجارة وشمولها. - توطيد العمل التحليلي، بالتعاون الوثيق مع أصحاب المصلحة المعنيين، ودعم الحوارات السياساتية بشأن الروابط بين تجارة المنتجات الزراعية والغذائية والاستدامة البيئية. - دعم تنمية القدرات البشرية والمؤسسية في مجال تجارة المنتجات الزراعية والغذائية، والسياسات التجارية، واتفاقات التجارة، بما في ذلك من خلال دورات التعلم الإلكتروني. - زيادة المعرفة ورفع مستوى الوعي بشأن المسائل المتعلقة بالتجارة على المستوى الإقليمي من خلال تقديم الدعم الفني للمكاتب الإقليمية والإقليمية الفرعية. - تقديم الدعم الفني لشبكات الخبراء في مجال تجارة المنتجات الزراعية في أقاليم أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والشرق الأدنى وشمال أفريقيا. - دعم البلدان والجماعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا في تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. - تنظيم حوارات سياساتية بشأن القضايا الناشئة في مجال تجارة المنتجات الزراعية والغذائية لتعزيز تبادل المعارف والخبرات فضلًا عن تنسيق أفضل للاستجابات على مستوى السياسات. - توثيق أواصر التعاون مع منظمة التجارة العالمية، بما يتماشى مع ولاية منظمة الأغذية والزراعة واختصاصاتها.

المجال 1 الخاص ببيئة أفضل: نظم زراعية وغذائية مكيّفة مع تغير المناخ وتخفف من حدة آثاره	4-2	- تعزيز إجراء التحليلات وبناء الأدلة استنادًا إلى الروابط بين السياسات التجارية وأهداف السياسات المتعلقة بتغير المناخ لدعم اتساق السياسات. - تعزيز عمليات تقييم تأثيرات تغير المناخ على إنتاج الأغذية وتجارة المنتجات الزراعية، بما في ذلك من خلال تحسين المنهجيات ونظم النمذجة.
المجال 1 الخاص بحياة أفضل: المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة الريفية	3-2	- إجراء التحليلات ودعم بناء الأدلة وتعزيز الحوار بين أصحاب المصلحة لتعزيز المساواة بين الجنسين وزيادة مشاركة المرأة في التجارة الدولية للمنتجات الزراعية والغذائية.
المجال 4 الخاص بحياة أفضل: نظم زراعية وغذائية قادرة على الصمود		- تعزيز المعرفة والفهم لدى أصحاب المصلحة بشأن المقايضات بين أهداف الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من خلال إجراء المزيد من التحليلات والدراسات.

دال – سلاسل القيمة العالمية المسؤولة

82- تلتزم منظمة الأغذية والزراعة بزيادة قدرة سلاسل القيمة الزراعية العالمية على الصمود واستدامتها لتعزيز الجدوى الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للنظم الزراعية والغذائية. وهذا يتطلب زيادة كفاءة سلاسل القيمة العالمية وشمولها. وعلاوةً على ذلك، من الأهمية بمكان تعزيز سلاسل القيمة العالمية المسؤولة نظرًا إلى قدرتها على النهوض بسبل عيش كل من المزارعين والعمال، على سبيل المثال من خلال ضمان الأجور العادلة وظروف العمل الآمنة والوصول العادل إلى الأسواق. وستواصل منظمة الأغذية والزراعة في هذا السياق دعم الإنتاج والتجارة المستدامَين والسلوك المسؤول في الأعمال التجارية وبذل العناية الواجبة في سلاسل القيمة العالمية.

الجدول 4: العلاقة بين مجالات الأولوية البرامجية، ومقاصد أهداف التنمية المستدامة، ومجالات التركيز الفنية في ما يتعلق بسلاسل القيمة العالمية المسؤولة

مجالات الأولوية البرامجية	مقاصد أهداف التنمية المستدامة	مجالات التركيز الفنية
المجال 5 الخاص بإنتاج أفضل: الزراعية الرقمية	8-17	- تشجيع أفضل الممارسات والابتكارات التكنولوجية لمكافحة انتشار الآفات والأمراض في زراعة النباتات والأشجار. - دعم تنمية قدرات البلدان في استخدام الأدوات والابتكارات الرقمية لمكافحة الآفات والأمراض.

المجال 5 الخاص بتغذية أفضل: شفافية الأسواق والتجارة	2-ب، 2-ج، 10-أ	- تعزيز أفضل الممارسات والابتكارات التكنولوجية لمكافحة انتشار الآفات والأمراض في زراعة النباتات والأشجار. - دعم الدعوة وتبادل المعرفة لتعزيز استخدام مبادئ لجنة الأمن الغذائي العالمي الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية وإرشادات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن سلاسل الإمدادات الزراعية المسؤولة. - تعزيز التحليل وبناء الأدلة ودعم تنمية القدرات لتحسين المعرفة والسياسات بشأن القضايا المتعلقة بسلاسل قيمة الموز والفواكه الاستوائية والتجارة. - مواصلة تسهيل انعقاد المنتدى العالمي للموز وأنشطته المتنوعة ودعمه، بما في ذلك مكافحة انتشار مرض الذبول الفطري للموز من السلالة الاستوائية الرابعة، وتعزيز الصحة والسلامة المهنية للعاملين في قطاع الموز، وتعزيز المساواة بين الجنسين في قطاع الموز.
المجال 1 الخاص ببيئة أفضل: نظم زراعية وغذائية مكيّفة مع تغير المناخ وتخفف من حدة آثاره	13-ب	- تطوير نُهج مبتكرة وتعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين لتسهيل قياس انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وخفضها في سلاسل القيمة الزراعية. - تشجيع العناية البيئية التي تقودها الشركات بهدف قياس غازات الاحتباس الحراري وخفضها في سلاسل الإمدادات الزراعية في سياقات البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، مع التركيز على السلع المتداولة عالميًا.
المجال 1 الخاص بحياة أفضل: المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة الريفية	5-أ	- تعزيز الصحة المهنية والسلامة المهنية للعاملات، وتضييق الفجوة في الأجور بين الجنسين، وزيادة فرص العمل للنساء على طول سلاسل القيمة الخاصة بمنتج محدد (كالموز والأفوكادو والأناناس). - دعم أنشطة تنمية القدرات واعتماد المعايير الدولية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في سلاسل الإمدادات الزراعية، بما في ذلك من خلال إعداد المواد التدريبية وتنظيم حلقات العمل.

المجال 4 الخاص بحياة أفضل: نظم زراعية وغذائية قادرة على الصمود	1-5، 2-4	- وضع خطوط توجيهية من خلال نهج متعدد الأطراف لمساعدة البلدان في صياغة وتنفيذ السياسات المناسبة التي تزيد من قدرة سلاسل الإمدادات الزراعية على الصمود في مواجهة الصدمات الخارجية. - دعم جهود تنمية قدرات البلدان لتعزيز القدرة على الصمود على طول سلاسل الإمدادات.
المجال 6 الخاص بحياة أفضل: تعزيز الاستثمارات	2-أ	- دعم الاستثمارات المسؤولة والسلوك المسؤول في الأعمال التجارية، والعناية الواجبة القائمة على المخاطر، وإدارة مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية في سلاسل الإمدادات الزراعية، من خلال التقارير الفنية ومواد التدريب وتيسير الحوار بين أصحاب المصلحة. - إجراء ونشر التحليلات بشأن تأثير أنظمة منح الشهادات على الفقر والأمن الغذائي في البلدان المصدّرة لتوجيه صياغة السياسات والقرارات المتعلقة بالاستثمارات.

هاء – الحوكمة والعمليات الحكومية الدولية

83- تلتزم منظمة الأغذية والزراعة بدعم الحوكمة والعمليات الحكومية الدولية بهدف تشجيع بناء نظام زراعي وغذائي عالمي أكثر كفاءةً وشمولًا وقدرةً على الصمود واستدامةً. ويشمل عمل المنظمة في إطار مجال الأولوية هذا تقديم الخدمات للجنة مشكلات السلع وهيئاتها الفرعية، ودعم تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وتقديم الدعم الفني لعمليات مجموعة العشرين ومجموعة السبعة، وإصدار تقريرها الرئيسي عن *حالة أسواق السلع الزراعية*.

الجدول 5: العلاقة بين مجالات الأولوية البرامجية، ومقاصد أهداف التنمية المستدامة، ومجالات التركيز الفنية في ما يتعلق بالحوكمة والعمليات الحكومية الدولية

مجالات الأولوية البرامجية	مقاصد أهداف التنمية المستدامة	مجالات التركيز الفنية
المجال 5 الخاص بتغذية أفضل: شفافية الأسواق والتجارة	2-ب، 2-ج، 10-أ، 17-11	- تقديم الخدمات للجنة مشاكل السلع، بما في ذلك دعم مكتب اللجنة والأنشطة في فترة ما بين الدورات. - تقديم الخدمات للمجموعة الحكومية الدولية المختصة بالشاي، والمجموعة الحكومية الدولية المختصة بالألياف الصلبة، والمجموعة الحكومية الدولية المختصة بالجوت

		والتيل والألياف المماثلة، بما في ذلك الاجتماعات والأنشطة ما بين الدورات. - تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، خاصةً تلك المتعلقة بالشاي والقطن والألياف النباتية الطبيعية، وقيادة الاحتفال باليوم الدولي للشاي (في 21 مايو/أيار من كل عام) واليوم العالمي للقطن (في 7 أكتوبر/تشرين الأول من كل عام). - دعم مشاركة منظمة الأغذية والزراعة في عمليات مجموعة العشرين ومجموعة السبعة وتقديم الدعم الفني لرئاسات مجموعتي العشرين ومجموعة السبعة، بما في ذلك بالتعاون مع شُعَب ومكاتب منظمة الأغذية والزراعة الأخرى، حسب الاقتضاء. - إصدار التقرير الرئيسي عن *حالة أسواق السلع الزراعية* الذي يصدر كل سنتين والذي يتناول مواضيع موضوعية مهمة تتعلق بأسواق السلع والتجارة والتنمية المستدامة. ويكرَّس إصدار عام 2024 من التقرير لموضوع التجارة والتغذية.

واو – العوامل المسرّعة والمواضيع المشتركة

84- ستواصل منظمة الأغذية والزراعة رصد تجارة المنتجات الزراعية العالمية وإعداد التقارير عنها وتوفير المعلومات التحليلية والمعلومات ذات الصلة بالسياسات، مع الحفاظ على خدمة تقديم المعلومات الشاملة عن أسواق السلع الزراعية الرئيسية. وستعمل منظمة الأغذية والزراعة على تعزيز قدرتها التحليلية وتبسيط منتجاتها وخدماتها لمعالجة القضايا الناشئة بشكل أفضل والاستجابة لطلب الأعضاء.

85- وحرصًا على تسريع التقدم وتحقيق *الأفضليات الأربع* بموجب الإطار الاستراتيجي للفترة 2022–2031، تُطبِّق المنظمة العوامل المسرّعة الأربعة في جميع تدخلاتها البرامجية، بما في ذلك في مجال أسواق السلع وتجارتها:

- التكنولوجيا: سيعزز عمل المنظمة اعتماد الأدوات على نطاق واسع من خلال الاستفادة من التكنولوجيا والابتكارات التقليدية والجديدة. وسيتم نشر الأدوات الرقمية العامة مثل نظام مؤشر الإجهاد في الزراعة (ASIS) وأداة رصد أسعار الأغذية وتحليلها (FPMA) على المستويين العالمي والقطري لتعزيز اتخاذ القرارات المستنيرة وفي الوقت المناسب على مستوى السياسات.
- الابتكار: سيتم تعزيز وتشجيع الحلول الفنية والسياساتية المبتكرة لدعم الرقمنة في تجارة المنتجات الزراعية والغذائية من خلال تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك عن طريق الشراكات مع معاهد

البحوث. ويشمل ذلك بيانات وتكنولوجيات مراقبة الأرض، والسياسات المبتكرة والأطر التنظيمية، مثل الخدمات والشراكات الموجهة نحو السوق، والعمليات المبتكرة التي تعزز آليات أصحاب المصلحة المتعددين وشبكاتهم.

- البيانات: يشمل عمل المنظمة في أسواق السلع وتجارتها معلومات السوق العالمية الراسخة ونظم الإنذار المبكر وقواعد البيانات والتقارير المرتبطة بها. وتحتفظ المنظمة بميزانيات شاملة للسلع الرئيسية وتقوم بتحليل ونشر البيانات والمعلومات التي توفر توقعات الأسواق على أساس منتظم. كما تستضيف منظمة الأغذية والزراعة نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية (AMIS)، الذي يهدف إلى تعزيز شفافية الأسواق الغذائية وتعزيز تنسيق الاستجابات على مستوى السياسات.
- العناصر المكمّلة: ستواصل المنظمة دعم تنمية رأس المال البشري والقدرات المؤسسية في أسواق السلع الزراعية وتجارتها بهدف تحسين توافر البيانات والوصول إلى المعلومات، وتعزيز شفافية الأسواق، وبناء الأدلة الفنية، وإرشاد القرارات السياساتية في الوقت المناسب. وعلاوةً على ذلك، ستواصل منظمة الأغذية والزراعة توفير منتدى محايد للحوار بشأن السياسات وتوعية الجهات الفاعلة الرئيسية في سلاسل القيمة العالمية، وستواصل كذلك تطوير الأدوات ومنصات التدريب الإلكتروني الجديدة.

86- وتشكل المواضيع المشتركة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والشباب والشمول مجالات بالغة الأهمية ينبغي مراعاتها في جميع مجالات العمل البرامجية للمنظمة لتحقيق أهداف الإطار الاستراتيجي للفترة 2022–2031. وفي هذا الصدد، ستنظر المنتجات المعرفية التي تنتجها المنظمة في مجال أسواق السلع وتجارتها في النتائج المتباينة لمجموعات مختلفة من الأشخاص، وتحدد طبيعة أوجه عدم المساواة ومصادرها، وتقدم توصيات مناسبة وموجهة على مستوى السياسات. وبالإضافة إلى ذلك، سوف تسعى المنظمة إلى تعزيز مشاركة النساء والشباب والفئات المحرومة، بما في ذلك الجهات الفاعلة الصغيرة والشرائح المهمشة والفقيرة من السكان الذين يواجهون تحديات محددة، مثل الشعوب الأصلية، في سلاسل القيمة العالمية للحد من عدم المساواة وضمان استفادتهم جميعًا من توسّع أسواق المنتجات الزراعية وتجارتها.

خامسًا – أساليب العمل المحسّنة

87- يهدف عمل منظمة الأغذية والزراعة بموجب الإطار الاستراتيجي للفترة 2022–2031، خاصةً في إطار مجال الأولوية البرامجية 5 الخاص بتغذية أفضل "شفافية الأسواق والتجارة" إلى تعظيم مساهمة أسواق السلع وتجارتها في الأمن الغذائي والتغذية على نطاق العالم، مع تعزيز نتائج التنمية المستدامة.

88- وسينصب التركيز بشكل كبير على استخدام التكنولوجيات والأدوات الرقمية الجديدة في جميع الأنشطة بما يعزز قيادة المنظمة على صعيد الابتكار في مجال الأغذية والزراعة، ويحافظ عليها. وعلى سبيل المثال، سيتم إنشاء منصات ديناميكية أكثر لتبادل المعلومات، في حين سيتواصل تطوير وتعزيز فوائد الرقمنة وتطبيقات الذكاء الاصطناعي الموجهة نحو رصد الأمن الغذائي وتقييمه من أجل تحقيق تأثيرات أكبر وأوسع نطاقًا والمساهمة في التحول المطلوب للنظم الزراعية والغذائية. ولتحقيق ذلك، ستعمل المنظمة على تنشيط أوجه التعاون القائمة بشأن أولويات فنية محددة داخل أسواق السلع ومجال التجارة والتأكيد على الشراكة، بما في ذلك مع القطاع الخاص، من أجل تيسير اعتماد تكنولوجيات جديدة ونماذج أعمال مبتكرة وتعزيز التجارة المستدامة وسلاسل القيمة العالمية.

89- وأدت العولمة والكميات المتزايدة من السلع الزراعية المتداولة إلى زيادة فرص تأثير الإنتاج الزراعي في مكان ما على صحة الإنسان والحيوان والنبات في مناطق أخرى. وتضمن المعايير المعترف بها دوليًا التي وضعتها هيئات وضع المعايير مثل هيئة الدستور الغذائي أو الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، ومقرّهما في منظمة الأغذية والزراعة، أن تكون التهديدات العابرة للحدود المحدقة بالأمن الغذائي محدودةً. ويشكل الإطار الاستراتيجي لمنظمة الأغذية والزراعة للفترة 2022–2031 الأساس لمشاركة أقوى لجميع الوحدات ذات الصلة داخل المنظمة، بهدف تعزيز القدرات والنظر في الأمور بما يتماشى مع النهج الشاملة، مثل نهج الصحة الواحدة. وسيتواصل التعاون مع وكالات الأمم المتحدة ووكالات التنمية الدولية الأخرى في إطار عمل المنظمة المعياري والفني، وسيجري تعزيزه بقدر أكبر.